المدينة كمجال للدراسة السوسيولوجية

طويـــل فتيـــحة

الملخص:

تسعى هذه الدراسة للبحث عن مفهوم المدينة وأهميتها كمجال للدراسة السوسيولوجية، والوقوف على مختلف المداخل النظرية التي تنطوي على مبادئ منطقية للمعالجة السوسيولوجية للمدينة وتفسيرها، و كيفية بنائها و ديناميكياتها، والبحث عن أبعادها و مراحلها التاريخية و توزيعاتها الجغرافية، وأهم الوظائف والعوامل المؤثرة في تشكيل المدن كالمدن الجزائرية ونموها وتميزها كعامل الهجرة و النمو الديمغرافي والتصنيع... لتبين هذه الدراسة أن المدينة ناتجة عن التجمع الإنساني، و عن التفاعل الحقيقي بين الإنسان و الإنسان، و بين الإنسان و المكان، و لا يتم هذا التفاعل في فراغ بل تحكمه أطر فكرية و تكنولوجية تعبر عن صيرورة تاريخية لمجتمع المدينة.

Summary: This study seeks to search for the concept of the city and its importance as a field for sociological study, and to stand up on various theoretical approaches that involve logical principles for the sociological treatment of the city and its interpretation, how to build it and its dynamics, and to search for its dimensions, historical stages and geographical distributions, and the most important functions and factors affecting the formation of cities Like the Algerian cities, their growth and their distinction as the factor of migration, demographic growth and industrialization ... This study shows that the city is a result of human assembly, and from the real interaction between man and man, and between man and place, and this interaction does not take place in a vacuum but rather is governed by intellectual frameworks and Technology expresses the historical process of the city's community.

مقدمة

يبدو أن الاهتمام بالمدينة كظاهرة اجتماعية طبيعية قديمة قدم الحضارات، حيث شكلت عبر التاريخ مجالا يلتقي فيه الإنسان، وحقلا مميزا للدراسات السوسيولوجية، والتي وإن اختلفت في تفسيراتها فهي تكمل بعضها البعض كمداخل نظرية ومقاربات سوسيولوجية لدراسة المدينة، كنمط مميز عن كل أنماط الحياة الاجتماعية التي تنصهر فيه جميع النظم الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية، و مختلف المشاريع التنموية لترقية حياة الإنسان، و مستواه المعيشي في تجمعات سكنية ضخمة تحتوي ملايين البشر، و تستمد من الواقع هيكلها، و من التخطيط و التسيير و التنظيم العمرانيين في تحقيق ذاتها، و حل مشاكلها اليومية و مواجهة تحدياتها، التي تظهر في مختلف أنحائها: كالبطالة و الانحراف و الفقر و أزمة السكن. إلى جانب البحث في تاريخ المدن و توزيعها الجغرافي والوقوف على دورها و وظائفها في ظل التغيرات التي يفرزها المجتمع، وإبراز أهم العوامل المساهمة في نمو المدن؛ كعامل الهجرة و النمو الديمغرافي و التصنيع، وغيرها من العوامل الأساسية التي تميز المدن كالمدن الجزائرية، وهذا أهم ما ستتناوله عناصر هذه الدراسة.

1- مفهوم المدينة و مجال البحث فيها:

1-1-مفهوم المدينة:

لقد تعددت و تنوعت آراء العلماء عبر الزمن في مفهوم المدينة، فنجد هناك التعريف العددي؛ الذي عدد المدينة بذلك التجمع السكاني الذي يضم 20.000 نسمة فأكثر يعتبر مدينة. والتعريف الإداري، الذي يعتبر المدينة كل مركز حضري يقوم بمهام الإدارة و الخدمات لعدد من القوى و التجمعات السكانية حوله ضمن مساحة معينة.

هذا و يعتمد التعريف الوظيفي أسلوب الحياة و نمط الإنتاج، و ما يضم من قوى العمل عن 20 من إجمالي القوى العاملة في المدينة، مثل: المدينة الصناعية أو المدينة التجارية...أما التعريف الاجتماعي فيشير إلى الحضرية كطريقة للعيش، و اعتبار الكثافة و الحجم يتكونان من أفراد مختلفين اجتماعيا و ثقافيا و عرقيا تجمع بينهم وحدة المصالح المشتركة، و تقوم المؤسسات بتنظيم التفاعل بين الجماعات المتباينة المكونة للبناء الاجتماعي. و أخيرا التعريف الإيكولوجي الذي يفسر العلاقة بين الأجزاء المختلفة للمدينة (إسحاق يعقوب القطب،1990، 81).

و للخروج بمفهوم موحد للمدنية لا بأس أن نصنف بعض المحاولات التي بذلت للوصول إلى تعريف موضوعي للمدينة منها:

- نعرف المدينة على أنها شكل من التجمعات البشرية البالغة الكثافة و التنظيم و التعقيد، كما أنها التحام بين مقومات روحية و معنوية و مكونات مادية مجسدة للأولى، و لا يمكن الفصل بينهما (إبراهيم بن يوسف، 1992، 63).
- و يرى "لويس ويرث": أنها مكان أو مركز دائم للإقامة، يتميز بالكثافة و الحجم و تأثيرات الحياة الحضرية، و يسكنه أفراد متجانسين و يطبق عليهم قانون واحد (جان أو نيموس و آخرون ، 1977، 5).
- كما يعرفها "روبرت بارك"، على أنها مكان إقامة طبيعي للإنسان المتمدن، و بهذا فهي تعتبر منطقة ثقافية تتميز بنمطها الثقافي المتميز (محمد عاطف غيث ، 1995، 182)

و تأخذ مفهوم آخر لتشير لذلك النمط المعيشي الذي يتميز بوجود نشاط اقتصادي غير زراعي (صناعة، تجارة، خدمات...) و باستقرار العلاقات الثانوية بين أبنائها و سيادة الأنساق القيمية، غير التقليدية، و زيادة الانفتاح على العالم الخارجي، و تركز على مجالات الخدمة و الإدارة فضلا عن الاتصال و التفاعل المستمر مع الأنماط المعيشية الأخرى (محمود فهمي الكردي، 1982، 19).

و نستطيع أن نقول أن المدينة هي بناء متكامل، تأخذ من كل تلك المفاهيم و ما يصدق عليها ينسحب على قسم من أقسامها الفرعية، في إطار تجمع إنساني يشغل لقطة جغرافية ذات كثافة عالية يعيش أفرادها وفق علاقات متبادلة من خلال قوانين تنظمها المؤسسات الإدارية، و ترتكز على أنشطة اقتصادية و تجارية...و أنماط اجتماعية عمرانية ثقافية و أخرى عمرانية اقتصادية تختلف عن الريف.

1-2- نشأة المدينة و خدماتها:

لقد ارتبط وجود المدينة كظاهرة اجتماعية بوجوده المجتمع الإنساني و اختلف نمطها باختلاف المراحل التاريخية و الاقتصادية التي قطعتها الإنسانية، فكانت موضوع اهتمام الفلاسفة و المفكرين عبر العصور، إلى أن جاءت الظاهرة الحضرية الحديثة التي ارتبطت بالثورة الصناعية؛ حيث عمت الحياة الاجتماعية الحضرية كافة المجتمع، و شملت قطاعا واسعا من سكانها بلغت في بعض حدودها القصوى (محمد بومخلوف، 2003، 15)، بعدما قطعت المدن في نشأتها و تطورها أشواطا كبيرة لتصل إلى ما هي عليه،

أرقى مدن العالم و يمكن أن نتبع الخطوات التي مرت بها المدن و تطورت من خلال ما يلي:

1-2-1- مراحل تطور المدينة:

مرحلة النشأة: Eopolis : مرحلة ما قبل التمدن، فيها انتقلت حياة الإنسان الأولى من البحث عن الطعام إلى إنتاجه، حين بدأت حياة الإستقرار في مناطق الزراعة منذ حوالي سبعة آلاف عام. و لقد قامت بعض الصناعات اليدوية و الحرفية البسيطة، و تم اكتشاف المعادن، و مارس رجال الدين نشاطا أساسيا في حياة هذه المدن. لتظهر بهذا المراكز الحضرية في حضارات مصر و الصين و العراق...(حسن عبد الحميد رشوان،1998 ،11-13).

أ- مرحلة المدينة الصغرى. Popis: هي مرحلة الثورة التجارية و التنظيم الاجتماعي و الإداري و التشريعي، و فيها تنوعت المباني وفق التقسيم الاجتماعي بين مختلف الفئات، و تنوعت الخدمات و الوظائف العسكرية و الصناعية و الدينية و التجارية، و مختلف الاختصاصات بإنشاء المدارس و المؤسسات المتنوعة كالمستشفيات، و أماكن الترقية كالمساحات الخضراء...كما امتازت المدن الإسلامية (ف.ف كوستللو ، 1977، 98)، و قبلها الرومانية و اليونانية.

ب- مرحلة المدينة الكبرى Metropolis: هنا بدأت المدن في العصور الوسطى بالتخصص بأهم وظيفتين: التجارة و الصناعة لتصبح المدينة مركزا لمختلف النشاطات السياسية و الدينية، و بعض التخصصات و المهن بظهور الاختراعات و الاكتشافات التي ساعدت المدن لتصبح عواصم و مراكز لمختلف النشاطات ...(حسن عبد الحميد رشوان،1998 ، 21-22)

ج- مرحلة المدينة العظمى Megalopolis : و تتمثل في انبثاق المدن العظمى في القرن 19م، و تميزت بالتخصص الدقيق في الأنشطة و الخدمات و يبدو في هذه المدن التنظيم الآلي و أخذت الفردية مكانها مع انتشار النظم الديمقراطية في الإدارة و أجهزة الحكم.

مرحلة المدينة الطاغية tyernnopolis : و تمثل أعلى درجات السيطرة الاقتصادية للمدينة ففيها تعتبر مسائل الميزانية و الضرائب و النفقات من أهم الميكانزمات المسيطرة، كما تبدو المشكلات الإدارية الفيزيقية و السلوكية الناجمة عن كبر الحجم، و من ثم شهد هذا النموذج حركة واسعة النطاق من جانب سكانه لارتدادهم مرة أخرى إلى الريف أو إلى مناطق الضواحي و الأطراف. هروبا من ظروف العيش الغير المرغوب فيها.

هـ- مرحلة المدينة المنهارة Nekropolis : يمثل هذا النموذج من المجتمع الحضري نهاية المطاف في مراحل التطور التاريخي و مع أنه لم يتحقق بعد، إلا أنه واقع لا محالة في نظر "ممفورد"، عندما يصل التفكك إلى ذروته على إثر حرب أو ثورة أو انقلاب فتأفل الحضرية و تحي الريفية , و تظهر ما أسماه "ممفورد" مدن الأشباح(أمال لبعل، 2004-2003،7).

وضمن هذا التطور التاريخي للمدن؛ نجد المدن الجزائرية هي الأخرى عرفت تطورا منذ القديم، لأنها تلبي احتياجات الإنسان البسيطة (الماء، السكن، الحماية)، إذ يرجع أغلب عمران المدن الجزائرية الموجودة حاليا إلى فترة ما قبل الاحتلال الفرنسي، حسب بقايا خلايا المدن، و قد استطاع المقيمون بها أن يتحرروا من الحياة الريفية العادية، و النشاط الزراعي ليتفرغوا لأنشطة موازية مختلفة و متخصصة، حرفية و تجارية، مكملة للنشاط الزراعي المتواجد بجوار هذه المستوطنات الحضرية، كما كانت هذه المراكز مصدر القرارات السياسية و العسكرية، والإدارية التي تهم الجميع على الرغم من قلة عدد سكانها.

و لقد تطورت بعض هذه المدن و تواصلت كما اندثرت البعض منها، و انقرضت عبر التاريخ المملوء بالحروب، و الاضطرابات تارة، و الاستقرار و الازدهار تارة أخرى، و نتيجة تعاقب الأجناس البشرية و حضارتها بدءا بالغزو الروماني، فالاجتياح الوندالي، ثم البزنطي إلى الفتوحات الإسلامية و تسلسل الدويلات الإسلامية التي بسطت نفوذها على الجزائر مرورا بالحكم العثماني مع نهاية القرن الخامس عشر، أين ظهرت الحياة الحضرية في الجزائر بشكل بارز و أصبح للمدينة دورها الاجتماعي و الاقتصادي، خاصة على المناطق الساحلية و كانت عاصمة إدارية للبلاد، و قسمت باقي البلاد إلى أقاليم يديرها أطراف تابعين للداي (بشير التجاني، 2000، ص10-14).

أما في عهد الاستعمار الفرنسي عرفت الشبكة العمرانية في الجزائر، إلى جانب الوسط الريفي و الطبيعي توجها لخدمة الاقتصاد الفرنسي، فنزعت أراضي المواطنين الجزائريين و عملت على تفقير الجماعات الريفية، و إثارة و تشجيع مختلف الهجرات من ناحية ثالثة، الشئ الذي أدى مشكلة في السكن، على الرغم مما وضعته الإدارة الفرنسية من مخططات عمرانية لمختلف المدن الجزائرية، إذ لم تستفد المدينة من برامج إسكان واسعة إلا ما بني من المصانع الصغيرة و الإدارات و العمارات (دليمي عبد الحميد،47-48)، و بعض القرى و المدن الجديدة، التي تضم

قلاع و مراكز عسكرية وسعت فيما بعد لتصبح مدن عصرية على النمط الغربي، إلى جانب توسيع المدن الجزائرية التقليدية، التي تأوي الأهالي...و هذا على حساب الأراضي الزراعية الخصبة، و من أجل مصالح الجالية الفرنسية و عمالها (بشير التجاني، 2000، 16).

أما بعد خروج الاستعمار الفرنسي من الجزائر، بقيت الكثير من المدن شاغرة بالمدن التي امتلأت بطريقة فوضوية و لصالح الأقلية، مما ساعد بقسط في تمييع الناحية الإيكولوجية للمدن (دليمي عبد الحميد ، 47)، التي احتلها حوالي 30 % من مجموع السكان إلى جانب النمط الجديد من التنظيم الاقتصادي الموجه استعملت فيه وسائل التخطيط المركزي، و ما أحدثته من تغييرات جذرية في خريطة الجزائر، حيث شيدت القرى الفلاحية التي كانت بمثابة نواة لمدن مصغرة في تطور، تحتوي على جميع المزايا الحضرية الأساسية التي غيرت من الطابع الفلاحي و عودت الفلاحين على حياة شبه حضرية، و قد تطورت هذه القرى لتصبح فيما بعد مراكز حضرية أو شبه حضرية، حيث أصبح العديد منها فيما بعد مراكز للبلديات أو للإدارات بعيدة كل البعد عن النشاط الزراعي، الذي أهمل في المشاريع التنموية التي ركزت على التصنيع الذي ساعد على نمو المراكز الحضرية دون نمو التجهيزات و المرافق الحضرية الضرورية، كما أدت إلى التوسع العمراني على حساب الأراضي الزراعية بشكل نظامي و أحيانا بشكل فوضوي (أمال لبعل، 2003، 10-11).

وسط اضمحلال الشفافية في التوزيع و المراقبة، بين تجمع سكاني في المدينة (التصنيع) و القرية (الزراعة)،هنا بدأت المشاكل الاجتماعية الحضرة تظهر و زاد عدد الأحياء القصديرية التي أصبحت تمثل أشد و أقوى حالات أزمة السكان و شوهت الصورة الحضرية، و تلوثت البيئة، و انتشر البؤس و الفقر و البطالة...هكذا أصبحت المدينة الجزائرية ركاما من وحدات اقتصادية و اجتماعية التي تنعدم فيها عوامل التكامل و التكيف الاجتماعي (بوخريسة بوبكر ، 2003، 4).

1-2-2-مميزات المدينة:

- مركز المدينة: هي منطقة الخدمات الرئيسية التي تحتوي على الأنشطة و المتطلبات المعيشية التي تخدم المدينة.
- المنطقة السكنية: و هي الأحياء و المجاورات السكنية بأنواعها المختلفة.
- شبكة المواصلات:وهي الطرق بأنواعها و السكك الحديدية.

- الخدمات الاجتماعية العامة: و هي التي لا تتمركز في قلب المدينة كالمستشفيات و المدارس.
- المنطقة الصناعية: و هي التي تحتوي على المصانع و الورشات الكبيرة.
- المساحات الخضراء و المفتوحة: و تشمل المنتزهات و الملاعب لما لها من دور جمالي و إيكولوجي في المحيط (وحيد حلمي حسيب ،1991، 64).

1-2-3-وظائف المدينة:

تنهض كل المدن لتؤدي وظائف مختلفة لإبراز وجودها و تطورها من أجل الغرض الذي أنشأت له، و الدور الذي تؤديه بالنسبة لمحيطها بأنشطة قاعدية، و تتدرج ضمنها أنشطة إنتاجية حضرية تتصل بالنسيج الصناعي و غيره من الأنشطة المتنوعة الأخرى إلى جانب السكن و الشغل، تلبي المدينة حاجات أخرى متنوعة لسكانها، و ذلك بتوفير المرافق و الأنشطة المتولدة، كالتجارة و مختلف الخدمات، و هذه الوظائف تجعلها تعيش و تنمو (محمود عبد اللطيف عصفور والسعيد ابراهيم البدوي، 1983، 122-123).

و لقد اختلف العلماء في دراسة الوظيفة التي تؤديها المدينة كدراسة "أورنسو" 1921 و دراسة "شفارتز" 1953، و دراسة "جورج شابو" 1963 و "جيمس هاليرت.. . و معظمها تحاول أن تبين أهم هذه الوظائف و هي:

أ- الوظيفة التجارية: تمثل الوظيفة التجارية الاهتمام الأول الذي تلعبه المدن و مع تقدم الزمن تتزايد الأهمية التجارية و نجد من أمثلتها مدن القاعدة التجارية "شيكاغو" مدن المستودع التجاري لندن، نيويورك، و مدن الموانئ التجارية.

ب- الوظيفة الصناعية: و ظهرت خاصة بعد الثورة الصناعية، تكثر فيها المشاريع و هي أساس النمو الحضري الحديث.

ج- الوظيفة الصحية و الترفيهية: الدين و الثقافة وظيفتان متلازمتان، فإن كان الدين هو الأصل فإن الثقافة وظيفة تبعية لا تنفصل عنها، فهي ثقافة دينية حتى في مجال علوم الدنيا، فلا انفصال بها عن علوم الدين مثل مدينة مكة المكرمة، بيت المقدس...

د- الوظيفة السياسية: كانت الإدارة ضرورة منذ نشأة المجتمع و استقراره وكان لا بد لها من أن تمارس من نقطة مركزية، فهي من الوظائف الأولية بدون شك و من أمثلتها جميع عواصم الدول.

هـ- الوظيفة الحربية: هي ليست إلا وظيفة لاحقة كوسيلة تؤمن

حياة المدينة، في وظيفتها الأساسية، و من الأمثلة عن هذه المدن، مدن القلاع التي أنشأها الرومان...مدينة العسكر (أمال لبعل، 2003، 8).

1-3-العوامل المؤثرة في النمو الحضري للمدن:

سنحاول في هذا العنصر أن نعرج على أهم العوامل التي تؤدي إلى نمو المدن، و تحول مكانها و هي ثلاث عوامل نبينها كالآتي:

أ-التصنيع في المدن: لقد حضي موضوع التصنيع باهتمام علماء كثيرين في الاقتصاد و علم الاجتماع، كدفعة قوية في مجالات التخطيط للتنمية الشاملة، لما له من أهمية بالغة في الاتجاهات التي تتخذها عملية التحضر و النمط المميز الذي يسير نحو النمو الحضري من الناحية الإيكولوجية بصورة خاصة، و حجم الصناعات و أنواعها و توزيعها و مواقعها في المدن (بودن عبد العزيز ، 2001 ، 122). وذلك على اعتبار أن التصنيع "يحقيق بيئة متكاملة للاقتصاد الوطني بواسطة استخدام الآلة بقصد تحقيق زيادة تراكمية في قدرة المجتمع على الإنتاج .F.Perroux. Opcit P2، ومن أهم استراتيجيات التصنيع التي طبقت في الدول النامية نجد:

-إستراتيجية الإحلال محل الواردات: و تعمل هذه الطريقة على تزويد السوق المحلية بالسلع و الصناعات التحويلية بدل السلع المستوردة، و تخلق بالتالي قوة عاملة ذات خبرة صناعية (محمود عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي، 2001، 370).

-إستراتيجية التصنيع للتصدير: بعد فشل إستراتيجية الإحلال محل الواردات عملت هذه الدول على إنشاء صناعات معينة توفر لها فرصة تصدير كل أو جزء من إنتاجها.

-إستراتيجية إقامة الأقطاب الصناعية: تتطلب هذه الإستراتيجية التركيز على صناعة محدودة، و لكن بصورة ضخمة، و يجب أن تتمتع هذه الصناعة بقدرة تصنيعية عالية في المراحل التي أقامتها، أي أن تتدخل بكثافة في صناعة أخرى عديدة كمواد وسطية أو كتجهيزات(نور الدين زمام، 2002، 52-53).

ولقد تم تصنيف المدن الجزائرية من خلال سياسة التصنيع التي انتهجتها الجزائر و على أثرها حدد أنواع المدن كالآتي:

أ-المدن الكبرى: هذه المدن التي كان لها نصيب الأسد من الاستثمارات المخصصة للتصنيع في الجزائر، حيث أنشئ بجوارها مركبات صناعية، كالحزام الصناعي بضواحي مدينة الجزائر و المتخصص في صناعة وسائل النقل و المحركات، و المحور

الصناعي و هو أن أرزيو المتخصص في البتروكيمياء و تمييع الغاز و مركب الحجار بعنابة للصلب و الحديد، و توسيع النسيج الصناعي بقسنطينة، و مركب الصناعات البتروكيميائية و الغازية في شرق البلاد.و لقد ساعدت الهياكل الأساسية المتوفرة في هذه المدن الكبرى من موانئ و طاقة كهربائية و موارد مائية، و شبكة للطرق البرية و السكك الحديدية و تواجد الإطارات الكفأة و التجهيزات الحضرية المهمة.

كل ذلك ساعد على جلب المزيد من الاستثمارات الصناعية، خاصة في القطاع العمومي، و على الرغم من مناصب الشغل التي وفرتها المصانع المنجزة لعشرات الآلاف من الأيدي العاملة المهاجرة من الريف بحثا عن العمل، و هروبا من المصير الغامض و الشعارات الديماغوجية التي بثتها الثورة الزراعية، إلا أن نسبة البطالة زادت و انتشر الفقر، و الأحياء المتخلفة، و توسيع العمران على حساب الأراضي الزراعية إما لبناء مصانع أو مساكن لتغطية الطلب المتزايد على السكن و هذا بسبب النزوح الريفي و النمو الديمغرافي في هذه المدن .

ب–المدن المتوسطة: هي مدن أقل حجما من المدن الكبرى، كانت في الأصل مراكز حضرية الأقاليم ذات طابع زراعي، استفادت من الاستثمارات الصناعية، كمدينة باتنة، سطيف، بلعباس، عي تموشنت، قالمة، سعيدة، الجلفة و تبسة... و غيرها من المدن التي أنشئ على أراضيها الزراعية مناطق صناعية لم يحسب لها و لم يراع لطبيعة هذه المدن و خصوصيتها الجغرافية و الاجتماعية و الاقتصادية أي حساب. مما أدى إلى سلبيات و مشاكل كالتوسع العمراني عل حساب الأراضي الزراعية. و نقص الإنتاج الزراعي، التلوث الصناعي، و زيادة الهجرة الريفية للامتيازات التي منحت لعمال المصانع على حساب التعاونيات الزراعية و الرعوية التي أهملت من طرف السلطات المحلية.

ج–المدن الصغرى: هي عبارة عن مستوطنات بشرية صغيرة الحجم السكاني. أدمج في الشبكة الحضرية نتيجة لما تمتعت به من مزايا حضرية و إدارية مميزة، و لها نوع من النفوذ المباشر على الأوساط المحلية الواقعة على الخصوص في أماكن مهمة انتقالية بين المدن المتوسطة و المستوطنات الريفية،

و غالبا ما يزيد عدد سكانها عن 5000 نسمة، و تقوم بمهام إدارية مهمة، حيث أصبح العديد منها مراكز بلديات و دوائر و أحيانا مراكز ولايات، زيادة على الوظائف الاقتصادية و الثقافية التي تقوم بها نتيجة استفادة البعض منها باستثمارات مهمة خلال المرحلة

(بشير التجاني، 2000-28-26)، التي مرت بها الجزائر في تجربتها التنموية.

ب- الهجرة الريفية:

ما زال الإنسان يسعى للبحث في البيئة التي تحيط به عن الفرص التي تمكنه من عيش كريم و حياة أفضل، و كثيرا ما تتجه تطلعاته إلى المدينة بحثا عن حياة أخرى. مهاجرا من الريف على شكل تحركات جغرافية فردية أو جماعية داخلية أو خارجية اختيارية أو قهرية، هنا تختلف الهجرة باختلاف الأمكنة و خصائصها المختلفة، و الغرض منها و على هذا الأساس تأخذ الهجرة هذه المفاهيم. لقد اتجهت الهجرة بصفة مكثفة بعد الثورة الصناعية نحو المدن الكبرى، لتوفر هذه الأخيرة على أغلب الأنشطة و الخدمات، فالهجرة ظاهرة تحدث لمجموعتين من القوى هي :

❖ القوى الطاردة في الريف و تتمثل في :

- الأوضاع الاقتصادية و انخفاض مستوى المعيشة.
- انخفاض أجر العامل في القطاع الزراعي أو انعدامه.
- ضعف الخدمات العامة (كالصحة، التعليم، الرعاية الاجتماعية...)

❖ القوى الجاذبة في المدينة و تتمثل في :

- ارتفاع نسبي في الأجور في المناطق الحضرية.
- توفر فرص العمل و تنوعها لكثرة المشاريع الشهرية.
- توفر الخدمات كفرص التعليم...

تنوع الأنشطة التجارية ووسائل الترفيه، و المؤسسات الإدارية و المصالح الحكومية، إن معظم المهاجرين يقومون بالأعمال الزراعية، و رعي المواشي و العاملين في البناء، إذ يمتازون بانخفاض مستواهم التعليمي و تنتشر بينهم الأمية و ترتفع نسبة المهاجرين من الذكور العزاب و المطلقين، لأنهم الأكثر قدرة على الحركة و المجازفة في الابتعاد عن المجتمع الريفي، و أحيانا تكون هجرة جماعية للأسر، ومعظم المهاجرين من الذين لا يملكون الأراضي، و دخلهم لا يتناسب مع حجم الأسرة الريفية الكبيرة (فتيحة طويل، 2004 ،53).

من المشاكل التي تحدث بسبب الهجرة ظاهرة الزيادة السكانية غير الطبيعية التي تحدث نموا حضريا، يؤدي إلى زيادة طبيعية بشرية إقليمية و إيكولوجية مما يجعل المدينة في زيادة مستمرة في الخدمات و المرافق لتلبية حاجيات السكان المتزايدة ...(حسن عبد الحميد رشوان،1998، 76)، و بهذا التضخم الحضري تزداد مشكلة السكن و اكتظاظها مما يضطر الكثير من المهاجرين للسكن في أماكن دون المستوى المطلوب، و معظمها آيل للسقوط و أحيانا

يتم بناؤها من القصدير أو الخشب (جلال عبد الله معوض: 1994، 136). و أحيانا كثيرا ما يتم بناؤها على أراضي زراعية...هذه الأماكن التي تكون مأوى للكثير من الجرائم و الانحرافات و فيها تضعف الروابط الأسرية، و ترتفع معدلات التشرد و الأمية و البطالة الظاهرة أو المقنعة، مما يضطرهم في كثير من الأحيان لممارسة الأعمال الهامشية بأجور متدنية، مما يحدث خلل في التنظيم الحضري (دليمي عبد الحميد، 95-96).

ج-النمو الديمغرافي:

تعد ظاهرة النمو الديمغرافي من أكثر المظاهر التي يعاني منها العالم، و العالم الثالث بخاصة في إفريقيا، وذلك لأن للنمو الديمغرافي مشاكل تلازم المجتمع الحضري، تنتج أساسا عن التفاوت الكبير بين الحاجة و تحقيقها، و بين الإمكانيات الملحة لاستقبال هذه الزيادة التي نتجت على إثر الثورة الصناعية و ما تبعها من تحسين للخدمات الصحية، و تزايد فرص العمل و التعليم...في الدول المتقدمة. أما في دول العالم الثالث كانت بسبب، النتائج السياسية و الاقتصادية التي تبنتها في مشاريعها التنموية. و حتى نتجاوز المفارقات العديدة التي تتشابك فيها التعاريف غير المتكافئة بين البلدان يمكننا أن نحدد مفهوم النمو الديمغرافي كما يلي :

النمو الديمغرافي هو الزيادة، أو التكاثر أو اختلاف حجم السكان لمجتمع ما، في فترات متباينة، و يكون هذا النمو نتيجة الزيادة الطبيعية الناتجة عن التناسل أو بالزيادة الاصطناعية عن طريق الهجرة، من مكان لآخر، و يرتبط النمو الديمغرافي بتضخم السكان و أزمة السكن، أي أن:الزيادة الطبيعية + الزيادة الاصطناعية = النمو الديمغرافي(السكاني). و ظاهرة النمو الديمغرافي أصبحت اليوم مرادفة للعديد من المشاكل التي زادت من اختلال التوازن، و حركة التعمير الفوضوية بتركز أعداد هائلة من السكان في منطقة معينة و ارتفاع معدلات الخصوبة، أدى إلى ظهور المساكن القصديرية و البناء الفوضوي، إلى جانب نقص الغذاء و المياه الصالحة للشرب و تراجع كبير في الثروات و انقراض العديد من الأحياء البرية و البحرية عدا خلق الكثير من المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية و في مقدمتها البطالة" ، و أزمة السكن و التوسع على حساب الأراضي الزراعية و النقص في الخدمات الأساسية..و بين الأسباب المؤدية لهذه المشاكل نذكر ما يلي :

- التقدم المستمر في مجال الطب الحديث، مما أدى إلى تحسن الظروف الصحية و المعيشية و انخفاض ملموس في الوفيات.

- ❖ الثورة الصناعية و التجارية التي وفرت وسائل المواصلات و توزيع الإنتاج.
- ❖ زيادة الإنتاج و الغذاء.
- ❖ الزيادة الطبيعية للسكان، حيث ازداد الفرق بين المواليد و الوفيات.
- ❖ الحركة السكانية في المناطق الحضرية من الريف و البادية
- ❖ العامل الديني الذي يحث على التناسل و يبغض تحديد التناسل (فتيحة طويل، 58،2004)

2- المداخل النظرية السوسيولوجية للدراسة المدن:

يعتبر المدخل النظري الأساس الذي يربط بين المنهجية، و ما تنطوي عليه من مبادئ منطقية للمعالجة العلمية، و بين اختيارات الباحث للطريقة التي تنظم عملية تناول الظاهرة في ضوء القواعد التي تقوم عليها هذه الطريقة (عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب قطب، 1979، ص73)، و من أجل فهم الظاهرة الحضرية، و كيفية بناء المدن و ديناميكياتها، توجد عدة مداخل نظرية لدراسة الواقع الحضري المعقد بكل أبعاده و جوانبه على الرغم من وجود مجالات كبيرة للاختلاف و التعارض فيما بين هذه المداخل و نستطيع أن تميز بين هذه المداخل من خلال ما يلي:

2-1- المدخل المكاني:

يقوم هذا المدخل على مرحلتين تتجلى الأولى: في تعريف عدد من المواقع المكانية على أنها حضرية. و ثانيها: تحديد العمليات الاجتماعية التي تنظم داخل هذه المواقع، و من ثم يهدف البحث هنا إلى التعرف على عناصر النشاط الاجتماعي في المناطق الحضرية و التفاعلات المكانية المتضمنة في هذه العمليات، كما ينصرف الاهتمام إلى موضوعات مثل: رحلة العمل اليومية و التنميط المكاني لمختلف الظواهر و النشاطات و أنساق العلاقات الاجتماعية الحلية و التنظيم السياسي على المستوى المحلي، و تندرج تحت هذه التعريفات المكانية للدراسات الحضرية مداخل تحليلات الموقع و أنساق المدن. و نظرية المكان و المداخل البيئية الأخرى إلى جانب تراث تحليل المنطقة الاجتماعية و مدخل الإيكولوجي .

1-2-المدخل الإيكولوجي:

يدرس العلاقة التبادلية في الأنساق و البيئة، و أثر هذه العوامل على الإنسان و النظم المختلفة الاقتصادية و السياسية،و كيفية التوزيع المكاني للسكان و النشاطات ضمن المساحات التنظيمية في المدينة .

و مدى تأثير حجم المدينة و كثافتها على العلاقات و التنظيم الاجتماعي الحضري و الحريات و القيود التي تفرضها البنية الحضرية على هذه العلاقات التي تسيطر على العمليات التكنولوجية و الصناعية ،التي تظهر في البناءات الحضرية دون غيرها

1-3-المدخل السوسيولوجي:

يحدد هذا المدخل ما هو حضري، بأنه كل ما يرتبط بطرق الحياة أو أنماط السلوك التي تميز الحياة في المدن، أو التي يطلق عليها مصطلح "الحضرية"، و ينظر للحضرية من خلال الحجم و الكثافة، و عدم تجانس السكان، هذا من ناحية، و ينظر لها من ناحية ثانية على أنها تتميز بمجموعة من الخصائص الأساسية مثل: سيطرة و انتشار العلاقات الثانوية و السطحية و النفعية بين السكان، مع وجود بعض العلاقات الشخصية الأولية التي تقتصر على جماعات الأسرة الصغيرة، كما ينظر إلى أشكال التنظيم الاجتماعي الذي يتطور بالتوافق مع مثل هذه المواقف و العلاقات على أنها أشكال حضرية للتنظيم الاجتماعي، باختصار قد تركزت الدراسات التي تبنت هذه المداخل على الطريقة التي تعمل بها العلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية، و على المفارقات التي تكشف عنها هذه الطريقة إذا قورنت بأنماط أخرى من الحياة الاجتماعية التي تسود المناطق غير الحضرية.

1-4-المدخل التاريخي:

يبحث هذا المدخل عن المراحل التي مرت بها المدن، و مختلف الأحداث. التي كان لها تأثير على تطور المجتمعات و استقرارها بتحليل دقيق للوضع الحضري الراهن و في وجود المؤسسات المتنوعة و العلاقات التي تربطها مختلف النظم، و مدى الأهمية التي يشكلها التراث التاريخي في حياة سكان المدينة المعاصرة(فتيحة طويل، 2004،42) .

1-5-المدخل التنظيمي:

يرتكز هذا المدخل على تحليل العمليات الاجتماعية الحضرية ، التي من خلالها تنمو المدن أو تنكمش وفق نمط السلوك الصادر عن السكان الحضريين ، كما ترتكز على نظم اجتماعية معينة على مستوى المجتمع المحلي ، أو بعبارة أخرى ركزت على الجوانب النظامية للحياة الاجتماعية المشتركة بين أناس يعيشون في منطقة جغرافية معينة ، و تبدأ هذه التعريفات النظامية ، لما هو حضري بتمييز المدن عن غيرها من المناطق. ثم تنظر بعد ذلك إلى النظم الاجتماعية الحضرية على أنها تتميز بمستوى

عالي من التفاعل. و بشمولها بشكل خاص على العلاقات الاجتماعية للمحاورات و التنظيمات الطوعية المحلية، و تنظر للنظم السياسية الحضرية على أنها نظم متميزة لحكومة محلية للمدينة أو كتنظيمات خاصة بها كالأحزاب السياسية و جماعات المصلحة، كما أن التنظيمات التي تعنى بإدارة الخدمات الحكومية المحلية و غيرها من التنظيمات الحضرية الأخرى تندرج بالضرورة في مجال اهتمام الدراسات الحضرية ذات التوجيه النظامي(السيد عبد العاطي السيد، 2000، 105).

1-6-المدخل الاقتصادي:

يستمد توجيهه من خلال تركيزه على العامل الاقتصادي باعتباره المحدد الأساسي لبناء المجتمع و تطوره ، و تحويل المدن من الإقطاعيات إلى مراكز أكثر جذب، لأنها مراكز أكثر أجرا، كالمناجم و المصانع فظهرت المدن حولها و ارتفعت أجور المناطق الحضرية، و أصبحت المدينة مركزا رئيسيا من مراكز الجذب في المدن، و قيام المشروعات الاقتصادية ذات العائد و الأرباح التي تشجع الأيدي العاملة على الهجرة و التوطن طلبا لحياة أفضل، هذا ما يؤكده" Taylor" في دراسته عن البيئة و القرية و المدينة .

1-7-المدخل السياسي (القوة):

يركز هذا المدخل أساسا على العامل السياسي في التحضر فيما يتعلق بدور الدولة، في إنشاء المدن و تخطيطها و تنظيمها و التعمد في تشكيل مراكز إدارية في إطار سياستها الإدارية، و التي يترتب عليها ظهور مراكز حضرية، باعتبار المدينة هي مركز السلطة و الحكم، و من ثم الإدارة و ما يرتبط بها من مصالح للسكان التي يتبعها تركيز في النشاطات، و هكذا يصبح التحضر حتمية سياسية في ضوء متغير القوة و القرارات التي ترتكز إلى القانون الذي يعمل على تأسيس التكوين الحضري للمدينة و تشكيل و تفسير البناء الاجتماعي و الإيكولوجي لها. بحيث يمكن لأي جماعة تملك القوة إحداث تغيرات جوهرية عن هذا البناء، و بإمكان الحكومات أن تعيد تشكيله حسب أهدافها الوطنية أو العنصرية، من خلال القرارات التي تصدرها و التي تؤثر على إيكولوجية المدينة و بنائها الاجتماعي في تحديد استغلال الأراضي .

1-8-المدخل السكاني:

تناول هذا المدخل الخصائص السكانية مثل: الزيادة و الكثافة و حركة السكان الداخلية و الخارجية، و معدل المواليد و الوفيات. ومختلف الخصائص العرفية و الثقافية التي تزود الباحث

بمعلومات قيمة تساعد على ربط حاجات الأعداد المتزايدة من السكان بالخصائص المشروعة المتصلة بالتنمية الاجتماعية و الاقتصادية، و استثمار هذه الموارد و الكفاءات البشرية و القوة العاملة.

1-9-المدخل الإيديولوجي:

لا شك أن نشأة المدن إنما يحتاج إلى إيديولوجية معينة تقتضي إلى تغيير جوهري في نظام الاقتصاد و المعيشة، و هي نظم حضرية مستعدة لهضم نظم تجارية و قانونية، و في هذه الفترة الأولى في حياة المدن، كانت الإيديولوجيات العنيفة تتغير على نحو بطيئ بتأثر صعوبة الانتقال.. و المواصلات أو لعدم الاتصال و الاحتكاك و صعوبة الانتقال المباشر أو الفوري من إيديولوجية إلى إيديولوجية أخرى مغايرة، و مع تعقد التكنولوجيا و تطور الإيديولوجيا الحضرية صدرت المراكز الأولى للمدن (فتيحة طويل، 432004،).

لقد حاولنا استعراض أهم المداخل التي تبحث عن أسباب ظهور المدن و نموها، هذه المداخل التي تناولت الظاهرة الحضرية من زاوية تختلف عن الأخرى، و إن كانت الظاهرة الحضرية تتكون نتيجة ربما لجميع تلك العوامل.

خاتمة

و في الأخير نستطيع القول أن المدينة ناتجة عن التجمع الإنساني، و عن التفاعل الحقيقي بين الإنسان و الإنسان، و بين الإنسان و المكان، و لا يتم هذا التفاعل في فراغ بل تحكمه أطر فكرية و تكنولوجية تعبر عن صيرورة تاريخية لذلك المجتمع و هذا المكان، بها وظائف تميزها عن باقي المناطق و تشكل من عدة عوامل أهمها النمو الديمغرافي، التصنيع، الهجرة، كما هو في مدن الجزائر التي صنفت من خلال عامل التصنيع إلى مدن كبرى و أخرى متوسطة و أخرى صغرى، نتيجة لتوجهاتها التنموية و قراراتها السياسية السابقة التي ركزت على الصناعة الثقيلة كمنهج لتنمية مدن بلادها.

المراجع:

1- F.Perroux, l'èconomie du xx siècle, presse universitaire de f rance, Paris, 1969
2- إبراهيم بن يوسف: إشكالية العمران و المشروع الإسلامي، مطبعة ابو داود 1992.
3- إسحاق يعقوب القطب: خصائص المدينة و التحضر في الدول الإسلامية- المدينة العربية-مجلة متخصصة تصدرها منظومة المدن العربية، الكويت،العدد42، السنة9، مارس1990.
4- بشير التجاني: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2000.
5- بوخريسة بوبكر: المدينة الجزائرية و إيديولوجية التنمية: ملخصات الملتقى الوطني، أزمة المدينة الجزائرية، 2003.
6- جان أو نيموس و آخرون: الإنسان و المدينة في العالم المعاصر، ت.كمال حوري، مشروعات وزارة الثقافة و الإرشاد القومي، دمشق، 1977.
7- جلال عبد الله معوض: السياسة و التعمير الاجتماعي في الوطن العربي، 1994.
8- حسن عبد الحميد رشوان: المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، المكتب الجامعي الحديث، الأسكندرية، 1998.
9- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري بين النظرية و التطبيق، مشكلات و تطبيقات الحضرية، ج2. دار المعرفة الجامعية، الأسكندرية، 2000.
10-شريف رحماني: الجزائر غدا، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1995.
11-عبد الإله أبو عياش، إسحاق يعقوب قطب: الاتجاهات المعاصرة في الدراسات الحضرية، وكالة المطبوعات الجامعية، جامعة الكويت، 1979.
12-عبد الحميد دليمي: الواقع و الظواهر الحضرية، منشورات جامعة قسنطينة، الجزائر، (ب.ت).
13-ف.ف كوستللو : علم الاجتماع الحضري، التمدن في الشرق الأوسط , ت.أبو بكر با لقادر، دار القلم، بيروت، 1977.
14-فتيحة طويل: السياسة الحضرية ومشكلاتها الاجتماعية في المناطق الصحراوية، دراسة ميدانية بمدينة بسكرة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع التنمية، جامعة بسكرة، 2004/.2005
15-لبعل أمال: آلية التسيير الحضري و التنمية المحلية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع تخصص التنمية -حالة مدينة بسكرة- السنة الجامعية 2003-2004.
16-محمد بومخلوف: المشكلات الحضرية الراهنة و التحديات المستقبلية للمدن الجزائرية، ملخصات الملتقى الوطني "أزمة المدينة الجزائرية"،

منشورات جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر (يومي:08-09 ديسمبر 2003).
17-محمد عاطف غيث: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.
18-محمود عبد العزيز عجيمة و محمد علي الليثي: التنمية الاقتصادية، الدار الجامعية، مصر، 2001.
19-محمود عبد اللطيف عصفور و السعيد ابراهيم البدوي: الدراسة الميدانية في جغرافيا العمران، دار تكنونريت للطباعة، القاهرة، 1983
20-محمود فهمي الكردي: المدينة المصرية: مشكلاتها و ظواهرها –الكتاب السنوي لعلم الاجتماع، دار المعارف، القاهرة، 1982.
21-نور الدين زمام: السلطة الحاكمة و الخيارات التنموية في المجتمع الجزائري، 1962-1988 ، ط1، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2002.
22-وحيد حلمي حسيب: تخطيط المدن الجديدة ،ج1، دار و مكتبة المهندسين، القاهرة ، 1991